الأمم المتحدة

E/2001/43

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 April 2001
Arabic
Original: Spanish

الدورة التنظيمية المستأنفة لعام ٢٠٠١

٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة تحياتها الخالصة إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تطلب، بمقتضى نص المادة ٩ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن يُدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بند فرعي تكميلي للبند ١٤ ''المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان'' معنون ''التمييز والخصوصية الجينية''، وهو موضوع تولي حكومة جمهورية الأرجنتين أهمية عظيمة لمعالجته داخل إطار الأمم المتحدة.

ووفقا للمادة ١٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نرفق مذكرة تفسيرية للمسألة، بوصفها مرفقا للمذكرة، لكي ينظر فيها المجلس.

170401 170401 01-33354 (A)
0133354

المرفق

مذكرة تفسيرية

رغم ما أُحرز في الآونة الأخيرة من تقدم في البحوث الجينية، مما أتاح إمكانية تعيين الأصل الجيني للأمراض التي يعاني منها الجنس البشري ووضع استراتيجيات خاصة للوقاية منها والاكتشاف المبكر لها، فإن هذه المعلومات ذاتها يمكن أن تُستخدم أيضا في إقرار معايير جديدة لتصنيف الأفراد، استنادا إلى ''نوعهم الجيني''، وهو ما سيترتب عليه بلا ريب عواقب لا يمكن التنبؤ بها في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمالي.

فعلى سبيل المثال، قد يتعرض الأفراد للتمييز من ناحية إمكانية الوصول إلى نوع محدد من التعليم، أو العمل، أو التأمين الطبي إذا ما انطوت مورِّثاتهم الجينية على إمكانية التعرض لمرض من الأمراض مستقبلا، رغم أن هذه المورِّثات لا تعوقهم في واقع الأمر عن ممارسة نشاط ما بطريقة فعالة ومنتجة.

ومن المثير للدهشة، أن هناك من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ما يحمي أولئك الأفراد المعرضين حاليا لمرض وراثي. ومع ذلك، لا توجد صكوك دولية ولا حتى وطنية ضد التمييز القائم على أساليب ''الوقاية الجينية''.

ويتأثر بهذا التمييز ليس فحسب الأشخاص الموجودون فعلا، ولكن أيضا أولئك الذين سيولدون، وهو ما يعني ضمنا تحديد سبيل ضيق أمامهم لتحقيق التطور الذاتي. وإن ما سيتعرض له الأشخاص من قيود في الحصول على ترقيات بالعمل، أو فرص جديدة، أو تكليف بأعمال خاصة، سيكون ناشئا عن مورِّثاتهم الجينية وليس عن قدرتهم الحقيقية.

ومن وجهة النظر الاقتصادية المحضة، سيتزايد في المستقبل القريب الحافز الاقتصادي على التمييز، استنادا إلى المعلومات الجينية. وفي الوقت الذي ترتفع فيه فعالية الدراسات الجينية الرامية إلى تحديد مدى إمكانية التعرض للأمراض، تنخفض تكلفة هذه الدراسات، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة استعانة الشركات بها.

وعلاوة على ذلك، يتزايد الخوف من وقوع التمييز حيث إن هناك استقصاءات معينة تشير إلى أن أرباب العمل قد يطرحون في المستقبل القريب أسئلة ''جينية'' على الموظفين المحتملين، وهناك أخرى تبين أن الأفراد لن يجروا فحوصا جينية في حالة إمكانية وصول أرباب العمل إليها.

ولا يوجد دليل علمي يتيح الربط بين العناصر الجينية لدى فرد من الأفراد ومدى مهارته في الاضطلاع بأي نشاط أو عمل محدد.

ورغم أن الأمم المتحدة أنشأت هيئات مرجعية تتصل بالتمييز ضد المرأة، وضد المعوقين، وضد كبار السن، وضد العنصرية، لا يوجد حتى الآن في ذلك المجال مبادرة تتصل بالتمييز الجيني. لذا فإن إدراج بند تكميلي بجدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتيح للأمم المتحدة أن تتناول بحزم موضوعا بهذا القدر من الأهمية، تحقيقا للأهداف التالية:

(أ) طرح معلومات ونشرها لدى الحكومات والمجتمع المدني تفاديا لحدوث حالات يضطر فيها الأفراد إلى إجراء فحوص جينية كشرط لممارسة الحقوق والاستحقاقات المرتبطة بتطورهم الذاتي والثقافي والاجتماعي والعمالي.

(ب) التنبيه على الحكومات والمجتمع المدني بعدم استخدام المعلومات الجينية في تصنيف الأشخاص عند تعيين الفرص التي تتيح تطورهم كأفراد.

(ج) توفير الحماية الكافية للخصوصية خلال تناول المعلومات الجينية بغرض استخدامها في إجراء البحوث والعلاج الطبي.

(د) لذا، فإن جوهر الاقتراح هو إشراك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في المشكل المذكور، وبهذه الطريقة يتسنى تفادي ظهور أشكال جديدة من التمييز دون أن تكون الدول على دراية بمكافحة استخدام المعلومات الجينية على النحو الواجب أو غير متأهبة لها.